الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.5

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

30 March 1999
Arabic
Original: Russian

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو . . . . . (المكسيك)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

المحتويات (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* **البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.**

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: قال إن مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى قد رشحت السيد تشاريكشي (تركيا) لمنصب نائب رئيس اللجنة. وبالنظر إلى عدم تقديم ترشيحات أخرى، وأنه وفقا للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة، سيفهم، إذا لم تكن هناك اعتراضات، أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد تشاريكشي (تركيا) لمنصب نائب رئيس اللجنة.

٢ - انتُخب السيد تشاريكشي (تركيا) بالتزكية نائبا لرئيس اللجنة.

٣ - السيد تشاريكشي (تركيا): أعرب عن تقديره للثقة التي حازها، مبديا أمله في العمل، بتعاون وثيق، مع اللجنة.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/53/4 و Add.1)

٤ - بدعوة من الرئيس جلس السيد بهاتيا (جامعة براون) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥ - السيد بهاتيا (جامعة براون): قال إن الجو الذي كان محيطا بعملية السلام في الصحراء الغربية كان مختلفا بلا شك قبل سنة تقريبا. فالمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق، كان قد خلص إلى أن حل مسألة الصحراء الغربية لا يزال يكمن في تنظيم استفتاء حر ونزيه، وهو ما يتوافق مع رغبات الطرفين. وكانت المفاوضات المباشرة الأولى للتوصل إلى اتفاق بشأن العناصر المتنازع بشأنها في خطة التنفيذ قد دارت في لشبونة ولندن وهيوستن. وكان الطرفان قد اتفقا على ألا يقدما أي فرد من القبائل موضوع الخلاف إلى لجنة تحديد الهوية، باستثناء الأفراد المشمولين بتعداد عام ١٩٧٤. وكانت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد نُشرت في عام ١٩٩١ دون قبول رسمي من الطرفين لاتفاق سلام، وهو ما أثَّر على قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وظلت أوجه القصور قائمة في ولاية البعثة وبنية قواتها والجدول الزمني لأنشطتها. وكان العدد الذي تم نشره من الأفراد المدنيين والعسكريين، وهو ٨٠٠ ٢، غير كاف لعملية مكلَّفة بالإشراف على إدارة إقليم وتسريح نحو ٠٠٠ ٢٠٠ جندي وإبقائهم في معسكرات. وعلاوة على ذلك، تواجه البعثة مشكلات تتمثل في الآجال غير المعقولة المحددة للاضطلاع بأنشطتها، وهي آجال أملتها الاعتبارات السياسية لا الحالة الفعلية في الميدان. فعلى سبيل المثال، كان يتعين تقليص القوات المغربية من نحو ٠٠٠ ١٢٠ جندي إلى ٠٠٠ ٦٥ جندي في خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. وبالرغم من إمكانية تجديد ولاية البعثة بعد الاستفتاء، كان من المقرر سحب البعثة كاملة بعد شهر في خضم ظروف سياسية تحمل في

طياتها بوادر العنف. وكشفت العراقيل الهينة عن اختلالات وظيفية كبيرة. فقد مُنع الدبلوماسيون والمراسلون الأجانب مرة أخرى من ركوب طائرات البعثة المتوجهة إلى العيون؛ وأخذت الحكومة المغربية تمنع الأسلحة ومعدات الاتصالات عن الوحدتين الباكستانية والسويدية المخصصتين لإزالة الألغام، وتصاعدت طوال الصيف الاتهامات بحدوث حالات اختفاء. وفي آخر المطاف لم يعلن، ببساطة، عن بدء الفترة الانتقالية، الذي كان مقررا أن يكون ٧ حزيران/يونيه. ولإعادة عملية السلام إلى مسارها، لا بد من استئناف المفاوضات المباشرة الرفيعة المستوى. ومن المخطط اجراؤها في لشبونة في آخر تشرين الأول/أكتوبر.

٦ - ومضى يقول إن الدول اعتبرت الاستفتاء المخرج الاستراتيجي الوحيد. فالشلل المتواصل لعملية تحديد الهوية يعوق إنشاء القدرات والمؤسسات اللازمة لعودة اللاجئين الصحراويين في أمان. ولحد الآن، كان الوجود الذي ترعاه الأمم المتحدة داخل الإقليم محققا مصالح السلطات المغربية. فقد مكّن وقف إطلاق النار، الذي تراقبه الأمم المتحدة، السلطات المغربية من تعزيز وجودها والشروع في تغيير طابع الإقليم الديمغرافي. واستمر ذلك النشاط خلال عملية تحديد الهوية، وهو ما غيَّر طبيعة الاستفتاء سواء من حيث المشتركين فيه أو من حيث الكيفية التي ينبغي أن يُدار بها. وأفاد بأن الظروف السائدة في الجزء الغربي الذي يسيطر عليه المغرب من الإقليم تقتضي التعامل بحذر مع برنامج الإعادة إلى الوطن الذي ترعاه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فالحضور الأمني المغربي داخل الإقليم مكثف بحيث لا تملك البعثة ولا المفوضية حرية التنقل. والمراقبون التابعون لمنظمة الوحدة الأفريقية هم الممثلون الوحيدون للمجتمع الدولي داخل الإقليم. وبالرغم من أن المنظمات الدولية غير الحكومية وأجهزة الصحافة قد أرسلت وفودا إلى الإقليم فإنها لم تتمكن من تأمين الوجود المستمر اللازم لضمان شفافية عملية الاستفتاء أو أمن اللاجئين. ولا يتعين فحسب على المفوضية أن توفر وسائل النقل والإعالة للاجئين بل عليها كذلك أن تكفل سلامتهم وأن تضع برامج لإعادة الإدماج والتأهيل بعد الاستفتاء.

٧ - ويجب على الفور، منح البعثة والمفوضية كل الحرية للوصول إلى الإقليم والانتقال داخله. وسوف تضطلع الأمم المتحدة، خلال الفترة الانتقالية، بدور أنشط في إدارة الإقليم وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين في أمان. فعلى مدى العقد الماضي، تطورت بسرعة قدرات الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الإقليمية، التي من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجال رصد حقوق الإنسان. وتقتضي الظروف السائدة في الإقليم وولاية المفوضية، التي تتمثل حصرا في رصد عملية العودة، إشراك تلك الجهات الفاعلة الإضافية.

٨ - **السيد زهيد** (المغرب): قال إن البيان الذي أدلى به مقدم الالتماس الأول بشأن مسألة الصحراء الغربية قد أكد، كما كان متوقعا، الشكوك التي تحوم حول عدم وجود أية صلة لمقدم الالتماس بالإقليم. فالبيان عبارة عن انتقادات اعتباطية لجميع جوانب العملية، ولخطة التسوية، ولبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كما تضمن تفسيرا مغلوطا لاتفاقات هيوستن. وتساءل عما إذا كان مقدم الالتماس قد قرأ الفقرة الأولى من "الاتفاق التوفيقي بشأن المسائل المعلَّقة المتصلة بتحديد الهوية". وقد قال مقدم الالتماس إن الطرفين قد اتفقا على ألا يقدما، لغرض تحديد الهوية، أي شخص ينتمي إلى المجموعات القبلية حاء -٤١ أو حاء -٦١ أو ياء ٥٢/٥١ باستثناء مَن شملهم تعداد السكان الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤، ولكنه توقف عند هذا الحد. وقال إن ذلك يعادل تأويلا غير صحيح لنص الاتفاق، لأن الاتفاق ينص كذلك على أنه لا ينبغي إلزام أي الطرفين بمنع أفراد من تلك المجموعات القبلية من التقدم لغرض تحديد هويتهم. والحقيقة هي أن مَن ينتمون إلى تلك الفئة يتقدمون لأغراض تحديد الهوية، وهو ما أكدته تقارير الأمين العام التي أشارت إلى أن نحو ٠٠٠ ٦٥ شخص قد فعلوا ذلك.

٩ - ومضى يقول إن السؤال المطروح هو لماذا لم يدرج مقدم الالتماس تلك الحقائق في بيانه؛ وإنه قد أثار الشكوك حول مدى استعداد المغرب لضمان سير عملية التسجيل. وأفاد بأن المغرب كان من الدول الأولى التي اعترفت بحق العودة الطوعية إلى الوطن. ومن المتعذر فهمه توجيه اللوم إلى دولة لأنها تحاول كفالة سيادة القانون والنظام. وأضاف أن وجود قوات الأمن لضمان الحفاظ على النظام منصوص عليه في مدونة السلوك الخاصة بحملة تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، وكذلك الشأن بالنسبة لمسائل حرية التنقل. غير أن البيان يخلف الانطباع بأن خطة التسوية تحتاج إلى المراجعة وأن كل شيء في حاجة إلى البدء من جديد.

١٠ - وأردف يقول إن البيانات التي من هذا القبيل لا تسهم بأي حال في أعمال اللجنة، ومن ثم فإن موقف المغرب يظل بدون تغيير، وهو يتمثل في عدم وجوب السماح بالكلام أمام اللجنة لمقدمي الالتماسات الذين ليست لهم أي صلة بالإقليم.

١١ - **السيد بهاتيا** (جامعة براون): قال إن العنصر الأساسي الذي يربطه ومقدمي الالتماسات الآخرين بالإقليم هو الحاجة إلى ضمان الانفتاح. ويعني ذلك أنه لضمان مراعاة الطرفين كلاهما لأحكام اتفاقات هيوستن، يلزم إشراك أشخاص من خارج الإقليم يكونون قد زاروه، ودرسوا المسألة أو يهتمون بها. ومن جهة أخرى، فإن الحجج التي قدمها ممثل المغرب حجج بلاغية في المقام الأول ولا تفند ما قيل.

١٢ - **السيد زهيد** (المغرب): قال إنه كان قد تساءل عن السبب في اكتفاء مقدم الالتماس بالفقرة الأولى من الفرع الأول، (الاتفاق التوفيقي بشأن المسائل المعلَّقة المتصلة بتحديد الهوية) التي تنص على أن "يتفق الطرفان على أنهما لن يرعيا أو يتقدما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي شخص لتحديد هويته من المجموعات القبلية حاء -٤١ و حاء -٦١ و ياء -٥١/٥٢ عدا المدرجين في التعداد الاسباني لعام ١٩٧٤، وفي عدم استشهاده بالجزء التالي من الفقرة القائل بأنه "سيشرع في أقرب وقت ممكن في تحديد هوية أي فرد من هؤلاء الأفراد الذين يتقدمون بأنفسهم". ومضى يقول إن ذلك هو جوهر سؤاله، وهو سؤال ليس بأي حال من الأحوال بلاغيا. وأردف قائلا إنه كان من واجب مقدم الالتماس أن يجيب على الأقل، على ذلك السؤال، وعلى السؤال المتعلق بوجود المنظمات غير الحكومية الذي تنظمه، حسبما يعلم الجميع، مدونة السلوك وخطة التسوية. فلا يُعقل أن يُسمح للمنظمات غير الحكومية بالحضور قبل انتهاء عملية تحديد الهوية. وقال إن الأسئلة التي أثارها تتسم، لذلك، بطبيعة محددة كل التحديد.

١٣ - **السيد بهاتيا** (جامعة براون): قال إنه قد أشار إلى أن الأشخاص المشمولين بالتعداد السكاني الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤ يمكنهم أن يتقدموا لأغراض تحديد الهوية. غير أن السؤال المطروح هو ما إذا كان هؤلاء الأشخاص الذين يتقدمون لأغراض تحديد هويتهم يقومون بذلك تحت رعاية الحكومة.

١٤ - **انسحب السيد بهاتيا (جامعة براون).**

١٥ - **بدعوة من الرئيس جلس السيد أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.**

١٦ - **السيد أحمد** (جبهة البوليساريو): قال إنه أمكن بفضل اتفاقات هيوستن حل المشاكل الرئيسية التي كانت تعرقل تنفيذ خطة السلام المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتمثلت إحدى المشاكل في تحديد المصوتين المحتملين. ومنذ إنشاء لجنة تحديد الهوية للاستفتاء في الصحراء الغربية، تم استدعاء ما مجموعه ٠٠٠ ١٨٠ شخص من مقدمي الطلبات، حضر منهم لإجراء المقابلات ٠٠٠ ١٤٧ شخص. ومن المعروف أنه تقرر في خطة السلام الأصلية أن تحدد هيئة الناخبين على أساس صيغة محدثة لتعداد السكان الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤. غير أن المغرب فرض على الأمم المتحدة نهجا "رجعي الأثر" لحل هذه المشكلة يتيح أن تشمل العملية السكان المغاربة الذين يُزعم أنهم من أصل صحراوي. ومن بين الطلبات البالغ عددها ٠٠٠ ١٨٠ طلب قدمها أشخاص استدعتهم لجنة تحديد الهوية - وهو رقم يشكل زيادة تزيد بنسبة ١٢٥ في المائة عن أرقام التعداد الذي أجرته اسبانيا - هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طلب مرسل من المغرب. ومع ذلك، فإن جبهة البوليساريو، حرصا منها على التعاون مع الأمم المتحدة، قبلت كل تلك الطلبات لأغراض تحديد الهوية. وحسب اتفاقات هيوستن اختتمت تلك العملية بعد أن استدعت لجنة تحديد الهوية ٠٠٠ ١١٧ من مقدمي الطلبات. غير أن المغرب يطالب بأن تستدعي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٠٠٠ ٦٥ مواطن مغربي آخر ينتمون إلى المجموعات القبلية التي صنفت، في إطار التعداد ضمن المجموعتين حاء -٤١ و حاء -٦١. وذلك الموقف ينتهك أحكام اتفاقات هيوستن. وخلافا للالتزامات الواقعة على عاتق السلطات المغربية بخصوص التعاون، فإن هذه السلطات تخلق صعوبات وعراقيل لا حصر لها في مجالات أساسية أخرى من مجالات النشاط، لا تتصل إطلاقا بعملية تحديد الهوية. وقد أعرب الأمين العام، في تقريره (S/1998/316)، عن قلقه تجاه هذه المشاكل. وعلاوة على ذلك، فإنه أفاد في ذلك التقرير بأن من المهم أن تبدأ، في أقرب وقت ممكن، أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولكن الأمين العام أشار، في تقارير لاحقة، إلى المشاكل التي أثيرت بذلك الخصوص، حيث أفاد تحديدا أنه بالرغم من التقدم المحرز ظلت القدرات العملياتية للوحدات العسكرية مقيدة، حيث كان من المتعين أن تفرج السلطات المغربية عن معدات الوحدات المتعلقة بالاتصالات المحتجزة بمطار العيون. كما أفاد أنه بالرغم من التأكيدات التي قدمتها السلطات المغربية لا تزال البعثة تواجه مشاكل بيروقراطية وإجرائية في التخليص الجمركي على عدد كبير من الأصناف والمعدات هي في أمس الحاجة إليها.

١٧ - ومضى يقول إن أعضاء اللجنة يدركون أن التوقيع على اتفاقات مركز القوات أمر يتسم بأهمية قصوى. وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة قد قدمت إلى السلطات المغربية مشروع اتفاق يجب الموافقة عليه بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. بيد أنه لم يرد من المغرب أي جواب لغاية آب/أغسطس، وأعرب الأمين العام عن أمله في إبرام الاتفاق، مشيرا إلى أنه إذ يرحب بموافقة السلطات المغربية على إضفاء الطابع الرسمي على حضور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يظل منشغلا لأن السلطات المغربية لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة لتمكين المفوضية من القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لإعادة اللاجئين الصحراويين المؤهلين للتصويت وأفراد أسرهم الأقربين إلى وطنهم. ويتضح من تلك التقارير أن هناك مشاكل خطيرة لا تزال قائمة في طريق إجراء الاستفتاء. وأضاف قائلا إن جبهة البوليساريو قد أوفت بالتزاماتها المقررة في إطار اتفاقات هيوستن، وإن إقامة الحواجز في طريق عملية الاستفتاء يقوض سلطة الأمم المتحدة ولا يتماشى مع وعود التعاون التي أعطيت للجنة من جانب ممثل المغرب خلال الدورة السابقة.

١٨ - **انسحب السيد أحمد** (جبهة البوليساريو).

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/53/23 (Parts II, V-VIII))؛ و A/AC.109/2102-2104، A/AC.109/2106-2110، و A/AC.109/2112-2118)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/53/23 (Part IV, chap.VIII)) و A/53/263)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/52/23 (Part III))

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/53/3*، **الفصل الثامن، الجزء دال**)، و (A/53/23 (Part IV، **الفصل السابع**)، و A/53/130 و Corr.1؛ و A/AC.109/L.1880؛ و E/1998/176).

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/53/3)*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/53/262 و Add.1)

١٩ - **السيد بون** (فيجي): قال إن المجتمع الدولي لن يتمكن من أداء مهمته المتمثلة في القضاء على جميع أشكال الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠؛ ولتحقيق هذا الهدف، سوف يتعين عليه استحداث نهوج جديدة لحل هذه المشكلة. ويكمن السبب الرئيسي وراء عدم تحقيق أي نجاح في انعدام الرغبة في التعاون وفي غياب الدعم الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة. ولاحظ رغبة الدول القائمة بالإدارة في المشاركة في حوار غير رسمي مع اللجنة الخاصة. وفي ذات الوقت، أشار إلى أن هذا الحوار غير الرسمي شكل في المقام الأول إحدى الوسائل التي تستخدمها تلك الدول في تمييع أو تعديل الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة. وقال إن وفده يطلب رسميا من اللجنة أن تدعو الدول القائمة بالإدارة إلى استئناف عضويتها في اللجنة الخاصة بغرض إتاحة الفرصة للعمل، جماعيا وتعاونيا، من أجل تسوية مسألة المستقبل السياسي للأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ورأى أن حل هذه المسألة يقتضي إعطاء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصة الاختيار الحر الطوعي. وبما أن ولاية اللجنة الخاصة تقترب من نهايتها ينبغي لها أن تحدد أولويات برنامج عملها. والأولوية العليا في هذا البرنامج تتمثل في تمكين شعوب تلك الأقاليم من تحديد مصيرها السياسي بحرية وبشكل طوعي. وينبغي للجنة أن تدرس وتقرر بجدية إجراء استفتاء في كل إقليم من تلك الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي حتى يتسنى، على أساس الولايات الممنوحة من الشعوب إجراء مفاوضات مع الدول القائمة بالإدارة، لإفساح المجال للتعبير عن إرادة الشعوب.

---

* يصدر لاحقا.

٢٠ - ومضى يقول إن على الدول القائمة بالإدارة أن تنفذ، بعجلة أشد، برامج للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في تلك الأقاليم. ومن المهم تعزيز القدرات المؤسسية لتلك الأقاليم من أجل إرساء الأسس اللازمة لممارسة الحكم الذاتي. وأشار إلى ضرورة التشاور بشكل كامل مع شعوب تلك الأقاليم بشأن جميع الخطط والبرامج المتعلقة بتنميتها لكي تستمد المنافع من استغلال مواردها الطبيعية. وينبغي إيلاء اهتمام بالغ لضمان الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية في تلك الأقاليم ولحمايتها وتعزيزها واحترام عاداتها وتقاليدها وثقافتها، وضمان وحماية ما لها من حقوق في أراضي أسلافها وفي حيازة الأراضي.

٢١ - ومضى يقول إن وفده يرحب بالاتفاقات المتوصل إليها بشأن الصحراء الغربية، وكاليدونيا الجديدة، وتيمور الشرقية، وتوكيلاو، ويلاحظ أن الحوار جار بشأن مسألتي جبل طارق وجزر فوكلاند. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة أمام اللجنة يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قال إن وفده يود أن يوصي تلك الحكومة بأن تقوم في كل من الأقاليم الخاضعة لها، إضافة إلى المبادرات الجديدة، بتشجيع إجراء استفتاء مستقل تعرب فيه الشعوب بكل حرية عن رغباتها فيما يتعلق بمستقبلها السياسي.

٢٢ - **السيد مابورانغا** (زمبابوي): حث البلدان القائمة بالإدارة على التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وعلى الاشتراك في أعمالها وعلى التشاور مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتيسير تنفيذ برامج التثقيف السياسي من أجل التوعية بالإمكانات المتاحة لتلك الشعوب فيما يختص بممارسة حقها في تقرير المصير. ودعا في ذات الوقت إلى استمرار الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية الاقتصادية لتلك الأقاليم.

٢٣ - وأردف يقول إن مسألة الصحراء الغربية تظل ضمن بنود جدول الأعمال المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي لم ينته البت فيها. فبالرغم من مرور سبع سنوات على اعتماد خطة الأمم المتحدة للتسوية المتعلقة بذلك الإقليم، لم يبد الشعب الصحراوي بعد رأيه عن طريق الاستفتاء المنصوص عليه في تلك الخطة. وقال إن اتفاقات هيوستن التي أبرمت مؤخرا بوساطة من السيد جيمس بيكر الثالث المبعوث الشخصي للأمين العام قد أعادت العملية إلى مسارها بعد أن انحرفت عنه تدريجيا. وقال إن وفده مقتنع بأن خطة التسوية لا تزال تشكل أفضل خيار لتحقيق حل دائم يخدم مصالح الطرفين ولإحلال السلم والأمن في المنطقة. ثم حث الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة من أجل حل جميع القضايا المعلقة مما يمنح شعب الصحراء الغربية الفرصة لممارسة حقه الديمقراطي في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء المنصوص عليه في خطة التسوية.

٢٤ - **السيد دوزا سسبيديس** (كوبا): قال إن وفده يود أن يتطرق بإيجاز إلى بعض قضايا إنهاء الاستعمار التي لا تزال بلا حسم. وأضاف يقول إن ذلك يكتسي أهمية أكبر، لا سيما وأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار يقترب من نهايته، وكذلك نظرا للحاجة إلى وضع خطة عمل للمستقبل. وبالرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن اللجنة الخاصة والجمعية العامة، لا يزال عدد من الدول القائمة بالإدارة يمتنع عن إرسال المعلومات المستوفاة ذات الصلة بالأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وذلك خلافا لما تنص عليه المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد وفده مرة أخرى على لزوم إرسال تلك المعلومات من جميع الدول القائمة بالإدارة لحين اتخاذ الجمعية العامة قرارا بهذا الشأن.

٢٥ - وبخصوص البعثات الزائرة، قال إن التعاون من قِبَل الدول القائمة بالإدارة ليس مرضيا بأي حال من الأحوال. فإيفاد مثل هذه البعثات إلى الأقاليم يمكن اللجنة الخاصة من الاطلاع على المعلومات المباشرة بشأن الظروف المحلية السائدة وزيادة قدرة الأمم المتحدة، بالتالي، على تقديم المساعدة إلى شعوب تلك الأقاليم.

٢٦ - وأردف قائلا إن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتمتع بحق قانوني في استعمال مواردها الطبيعية فإن وفده يدعو بالتالي مرة أخرى، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥)، الدول القائمة بالإدارة إلى أن تتخذ، دون تأخير، التدابير التشريعية، أو الإدارية، أو غير ذلك من التدابير لوضع حد لأنشطة المؤسسات الخاضعة لولايتها والتي تعاني من استغلال موارد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومن جهة أخرى، يتعين على اللجنة الخاصة أن تعرب مجددا، في كل سنة، عن قلقها إزاء الأنشطة ذات الطابع العسكري التي ما فتئت الدول الاستعمارية تضطلع بها في الأقاليم الخاضعة لإدارتها على حساب حقوق الشعوب المتضررة ومصالحها. ومن الواضح أن إقامة القواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة يعرقل ممارسة شعوب تلك الأقاليم لحق تقرير المصير، ولذلك يتعين تصفية هذه القواعد والمنشآت فورا. وقال إن وفده يعارض كذلك أي محاولة لاستغلال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المتاخمة لها في إجراء التجارب النووية أو تصريف النفايات النووية أو نشر أسلحة الدمار الشامل أيا كان نوعها.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الخيارات المحدودة المتاحة للأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مجال التنمية تطرح مشكلة من نوع خاص. وسوف يتطلب حل هذه المشكلة التعاون والمساعدة من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال الموارد المتاحة غير كافية كما أن الأنشطة الرامية إلى تنسيق جهود مختلف الوكالات التابعة للمنظومة لا تتسم بقدر كاف من الفعالية.

٢٨ - **السيد كرايتون** (استراليا): لاحظ أن واحدا من أهم الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة يتمثل في التوقيع على اتفاقيات نوميا، في كاليدونيا الجديدة. وقال إن وفده يحيي الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية في التوصل، من خلال مفاوضات سلمية، إلى تسوية لمستقبل كاليدونيا الجديدة حظيت بالقبول على نطاق واسع. وفي إطار ذلك الاتفاق، ستتولى كاليدونيا الجديدة تدريجيا سلطات سياسية واجتماعية أكبر على مدى السنوات الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ القادمة. وفي نهاية تلك الفترة سيقرر المقيمون في كاليدونيا الجديدة ما إذا كانوا سيتولون سلطات سيادية فيما يتعلق بالعملة، والعدالة، والدفاع، والنظام العام، والعلاقات الخارجية. وتلتزم استراليا، باعتبارها جارة صديقة، التزاما كاملا بإقامة علاقات تعاونية بناءة مع كاليدونيا الجديدة.

٢٩ - **السيد مينتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بالنظر إلى شدة تنوع الشعوب والأماكن والظروف السياسية في شتى العالم، لا تؤمن الولايات المتحدة بإمكانية تطبيق معيار وحيد لإنهاء الاستعمار على جميع الأقاليم. والواقع أن عبارة "غير متمتعة بالحكم الذاتي" لا تنطبق تماما على المقيمين في بلد يتمتعون فيه بالازدهار والرخاء بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي؛ ويمكنهم التملك في إقليمهم؛ ويتمتعون بحرية السفر والهجرة والعودة دون قيود؛ وبإمكانهم وضع دستورهم الخاص؛ وينتخبون الموظفين العموميين في إقليمهم؛ ولهم صوت يتحدث باسمهم في كونغرس الولايات المتحدة. وأضاف أنه ينبغي أن تحذف من القائمة التي تحتفظ بها اللجنة الرابعة أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المسجلة في تلك القائمة. فإذا اعترفت اللجنة بأن معظم الأقاليم تسعى إما إلى الاستقلال أو الاندماج التام، فستكون النتيجة انقاص عدد الأقاليم المسجلة في تلك القائمة.

٣٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة التي لا يبدو أنها قادرة على أداء ولايتها تسعى، مع الأسف، إلى الدخول في مسائل أخرى. وأردف يقول إن الوقت ربما يكون قد حان كي تتوقف اللجنة الرابعة عن العمل من خلال اللجنة الخاصة، التي فات أوانها منذ زمن. كما يجب أن تتغير، مع الزمن، قرارات اللجنة الرابعة بحيث تعكس الواقع. وأفاد بأن قرار اللجنة الخاصة القاضي بالتراجع عن الجهود التي أدت إلى اعتماد "قرار جامع" قد أصاب وفده بخيبة أمل. والقرار المتخذ بشأن غوام يمثل خطوة إلى الوراء لا إلى الأمام وسيجعل الوفاء بولاية إنهاء الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ أمرا مستحيلا.

٣١ - ومضى يقول إن سكان معظم الأقاليم المقصودة لم يعودوا يعتبرون - ان اعتبروا إطلاقا - أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية أو وجود المنشآت العسكرية في أقاليمهم ضارا بمصالحهم. وهذه التأكيدات لا تجد أي مساندة سواء في التقارير التي تعدها الأمانة العامة كل سنة، أو في الحلقات الدراسية الإقليمية، أو من البعثات الزائرة. وبخصوص مسألة إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم، قال إن فائدة الحلقات الدراسية الإقليمية وطرائق عمل البعثات الزائرة لا تزال موضوع مناقشة. لكن اللجنة الخاصة لا تزال مصرة مع الأسف على تجاهل الجهود التي تبذلها بعض الدول القائمة بالإدارة لفتح حوار بشأن تلك وغيرها من المسائل.

٣٢ - ومضى يقول إن وفده إذ يسلم باهتمام اللجنة الخاصة بمسألة غوام يرى أنه من الظلم التركيز على مسألة ذلك الإقليم دون غيرها من مسائل الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة لحق شعب غوام - شعب غوام كافة - في السعي إلى الحكم الذاتي الكامل إذا رغب في ذلك. غير أن شعب غوام لم يسعَ لحد الآن إلى الحصول على الحكم الذاتي، ولا توجد في الوقت الحاضر مؤشرات تدل على أنه سيسعى إلى ذلك. ومن الجوانب الأخرى للمسألة أن سياسات الهجرة التي تتبعها الولايات المتحدة تأخذ مصالح الأسرة في الاعتبار. فالأغلبية الكبرى من المهاجرين في غوام يرعاهم مقيمون في ذلك الإقليم. ويتعين على رعاة المهاجرين الذين ليست لهم علاقات أسرية في غوام أن يثبتوا أن الأعمال التي سيزاولها المهاجرون الجدد لا يستطيع أداءها المقيمون الحاليون في غوام. والأهم من ذلك أن مشروع القرار المتعلق بغوام يركز على مصالح فئة واحدة فقط من سكان غوام: وهي الفئة التي لها روابط مع شعب شامورو. وأفاد بأن الولايات المتحدة تؤيد حق جميع المقيمين في غوام في إبداء آرائهم بشأن مسألة إنهاء استعمار الإقليم. كما أنها تؤيد تنمية جميع أشكال الأنشطة الاقتصادية تنمية مستقرة يحققها جميع المقيمين في غوام، بصرف النظر عن مدة إقامتهم الدائمة في الجزيرة.

٣٣ - **السيد ماهوغو** (كينيا): قال إنه بالرغم من مرور ثلاثة عقود ونصف العقد على اعتماد الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وبالرغم من التقدم الملموس المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لحل المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، أثنى على اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، على ضوء الجهود التي تبذلها بلا كلل للقضاء على بقايا الاستعمار. وذكّر أيضا بقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وبخطة عمل الأمين العام لتحرير العالم من ربقة الاستعمار بحلول نهاية القرن العشرين. وأفاد بأن اللجنة الخاصة واصلت، وفقا لخطة العمل، إيفاد بعثاتها الزائرة ونظمت حلقات دراسية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، بمشاركة ممثلي شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة وغير ذلك من الأطراف المهتمة بالأمر. وأعرب عن تأييده لما تعتزمه اللجنة الخاصة من استعراض لأساليب عملها ولمدى فعالية استراتيجياتها.

٣٤ - وقال إن وفده يحث جميع الدول القائمة بالإدارة على مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة لضمان النجاح في تنفيذ خطة العمل. وأثنى على حكومة نيوزيلندا لتعاونها مع شعب توكيلاو والتزامها بمساعدته على تحقيق مزيد من الحكم الذاتي ومن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي استعدادا لتحديد مركزه مستقبلا. كما أعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام الأخير، المشجع المتعلق بالحالة في الصحراء الغربية. وقال إنه جرى إحراز تقدم ملموس في عملية تحديد الهوية، معربا عن أمله في أن يتناول المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر الثالث، خلال الجولة المقبلة من المباحثات مع الطرفين، المسائل المعلقة ولا سيما المسائل المتصلة ببعض القبائل. ولاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد واصلت أعمالها التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم، وفقا لما تنص عليه خطة التسوية. ورحب بقرار الحكومة المغربية إضفاء الطابع الرسمي على وجود المفوضية وتمكينها من الوصول بحرية إلى إقليم الصحراء الغربية. وقال إن من المهم أن تباشر المفوضية عددا من الأنشطة المعلقة في الإقليم، بما في ذلك بناء الثقة وتطوير الهياكل المؤسسية واستطلاع الطرق. ومما يكتسي أهمية أيضا أنه قد بدئ فعلا في إزالة الألغام من المواقع بغرض إعادة اللاجئين المؤهلين للتصويت وأفراد أسرهم الأقربين، وغيرهم من الصحراويين المقيمين خارج الإقليم، إلى وطنهم. غير أنه لا يمكن إنجاز هذه الأنشطة بفعالية ما لم تنجز بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والطرفان الصيغة النهائية لترتيبات تنفيذ برامج الإعادة إلى الوطن. وأعرب عن أمله في أن تُتخذ تلك الترتيبات في أسرع وقت ممكن.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه من اللازم القيام، بحرص وبشكل متوازن، بمعالجة المسائل السياسية والعملياتية المتبقية التي لا تزال تعوق التنفيذ السلس للخطة. وشجع الأطراف المعنية على مواصلة التعاون مع الأمين العام، من خلال مبعوثه الشخصي وممثله الخاص، في العمل على إيجاد حل نهائي يتيح إجراء الاستفتاء حسب الخطة. وأعرب عن ثقته في أن الجهود الجارية سوف تتجاوز المأزق وتكفل التنفيذ السلس للخطة. وأخيرا، قال إن وفده ينوه بأعمال اللجنة الرابعة، التي لا تزال تتبوأ المقدمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال إنهاء الاستعمار.

٣٦ - **السيد كمال** (باكستان): ذكَّر بأن المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد مسؤولية الدول القائمة بإدارة الأقاليم المستعمرة عن إعدادها للحكم الذاتي ومراعاة الطموحات السياسية للشعوب، على النحو الواجب، ومساعدتها في التطوير التدريجي لمؤسساتها السياسية الحرة، وفقا للظروف الخاصة بكل إقليم وبشعوبه وتنوع مستويات تقدمها. وقد اعتمدت الجمعية العامة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، على أساس تلك الأحكام من الميثاق، الإعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وهو الإعلان الذي يؤكد أن عملية التحرر لا تقاوم ولا رجعة فيها وأنه يجب، تفاديا لنشوب أزمات خطيرة، وضع حد للاستعمار ولجميع ممارسات الفصل والتمييز المقترنة به.

٣٧ - وأردف يقول إن من حق المجتمع الدولي أن يفخر بأن الأمم المتحدة قامت بإنجاز رائع، بعد نحو أربعين سنة من إنشائها، يتمثل في تحقيق الحرية لمئات الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم من خلال عملية دؤوبة وثابتة لإنهاء الاستعمار. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده إن أراد أن يكمل عملية إنهاء الاستعمار قبل نهاية الألفية الجارية. والشيء المؤسف أنه بالرغم من الجهود التي بُذلت لا يزال ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يرزح تحت نير الاستعمار. وهذه الأقاليم تعتمد على دعم المجتمع الدولي وتعاونه لتحقيق حلمها من خلال ممارسة حقها في تقرير المصير.

٣٨ - ومضى يقول إن باكستان دأبت على تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها في مختلف أرجاء العالم. ومما يؤسف له أنه بالرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة ومن إصرار الدول الأعضاء، لا يزال التعبير عن الحق في تقرير المصير مقموعا في كثير من أنحاء العالم. وأفاد بأن قلقا شديدا يساور وفده إزاء إخفاق المجتمع الدولي في بلوغ حق شعب كشمير، غير القابل للتصرف، في تقرير مصيره، وهو الشعب الذي يعاني من الاحتلال الهندي لمدة تزيد عن نصف قرن. وقد اعترف المجتمع الدولي بحق شعب كشمير في تقرير مصيره، ولا سيما في قرارات مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) و ٥١ (١٩٤٨) و ٨٠ (١٩٥٠) و ٩٦ (١٩٥١) و ٩٨ (١٩٥٢) و ١٢٢ (١٩٥٧). وبالرغم من ذلك، هناك عدم التزام بالعمل على تنفيذ تلك القرارات. وأشار إلى وجوب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، دون استثناء.

٣٩ - وأضاف قائلا إن الهند استخدمت، على مدى السنوات العشر الأخيرة، القوة العسكرية الغاشمة لقمع النضال المحلي لشعب كشمير من أجل تقرير المصير. ويحتل كشمير حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ٦٥٠ جندي هندي. وقد قُتل ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ كشميري ويجري، بطريقة منهجية، اغتصاب النساء والفتيات كاستراتيجية من استراتيجيات الحرب. وأصبحت حالات الوفاة رهن الاحتجاز، والاعتقال التعسفي، والإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء أمورا روتينية. وخلال الشهور الأخيرة، كثفت الهند من نيران المدفعية والهاون عبر خط المراقبة في كشمير. وتشكل الأعمال الفظيعة التي ما فتئت الهند تقترفها وإنكار حق تقرير المصير على الشعب الكشميري تحديا للعالم بأسره، ولا سيما لمن يفخرون بالدفاع عن الحرية وعن حقوق الإنسان الأساسية.

٤٠ - واسترسل يقول إن جامو وكشمير حالة واضحة وبسيطة من حالات الاستعمار الجديد. وقول الهند بأن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند هو ادعاء لا يمكن الدفاع عنه قانونيا أو تاريخيا. فجامو وكشمير إقليم متنازع عليه باعتراف المجتمع الدولي، ولا يزال مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة كنزاع لم يجد بعد طريقه إلى الحل. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يظل غير مبالٍ بمحنة شعب كشمير. فنكران حقه في تقرير مصيره يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ المنصوص عليها في الإعلان.

٤١ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن سنة ١٩٩٨ كانت ذات أهمية في العلاقات بين نيوزيلندا واللجنة الخاصة فيما يتعلق بتوكيلاو. ففي تموز/يوليه، خاطب اللجنة أولو - أو - توكيلاو الرئيس الفخري للإقليم. وكانت تلك هي المرة الثالثة، منذ عام ١٩٨٧، التي يخاطب فيها اللجنة الخاصة أحد القادة (المنتخبين للجزر المرجانية).

٤٢ - وبخصوص تاريخ إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، قال إن توكيلاو تبدو إلى حد ما فريدة من نوعها. فلقد كان هناك حوالي ٥٠٠ ١ شخص يعيشون في الجزر المرجانية الثلاث التي تشكل توكيلاو. ولم تكن توكيلاو قط كيانا سياسيا واحدا بالمعني الحديث للكلمة وإنما كانت تتشكل من ثلاث قرى تمتعت بقدر كبير من الاستقلال الذاتي لمئات من السنين. كما أن تدخل نيوزيلندا لم يكن حسب النموذج المعتاد. وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك قط وجود إداري نيوزيلندي مقيم في توكيلاو.

٤٣ - ومضى يقول إن "الأولو" تحدث في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الخاصة في تموز/يوليه، عن مفهومين جوهريين لفكر توكيلاو، هما: "جميع الأسماك تحت صخرة واحدة" و "بيت توكيلاو". والمفهوم الأول يعني أنه لكي تمارس توكيلاو الحكم الذاتي بشكل كامل، عليها أن تضمن أن تكون جميع السلطات مسؤولة، مسؤولية مباشرة أمام مؤسسات توكيلاو. أما المفهوم الثاني، فينطوي على النظر بعين الاعتبار إلى القرى التي تمثل أساس الحكم

الذاتي الداخلي الكامل - وإقامة قاعدة اقتصادية سليمة. وكانت "الفونو" العامة، وهي الجمعية الوطنية لتوكيلاو، قد أيدت ذينك المفهومين في آب/أغسطس باعتبارهما مبدأين توجيهيين أساسيين لسياسات الإقليم.

٤٤ - وقال إن تلك الأفكار بشأن الطريق المفضي إلى الأمام تعني بالنسبة لنيوزيلندا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، نقل السلطات التنفيذية والتشريعية التي لديها. وثمة خطوة هامة فيما يتصل بالعمل الجاري حاليا في توكيلاو لإنشاء خدمات دعم جديدة على الصعيد القروي والصعيد الوطني، فسوف تتمثل في تخلي مفوض خدمات الدولة النيوزيلندية عن سلطة التوظيف في الخدمة العامة بتوكيلاو. وتعتزم حكومة نيوزيلندا إدخال التغييرات التشريعية اللازمة متى كانت توكيلاو مستعدة لذلك. وعلى ضوء ذلك، فإن من الضروري أن يُطمئن المجتمع الدولي توكيلاو إلى أن نيوزيلندا ستواصل تقديم الدعم بعد تقرير المصير.

٤٥ - وأضاف قائلا إن نيوزيلندا ما فتئت تشجع التنمية الدستورية والاجتماعية والاقتصادية لتوكيلاو. حيث أبرمت نيوزيلندا وتوكيلاو مؤخرا اتفاقا بشأن إعادة تشكيل برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية النيوزيلندية لأجل تلبية احتياجات توكيلاو الإنمائية الجديدة على نحو أفضل والمساعدة في ذات الوقت على بناء "بيت توكيلاو" الحديث. وابتداء من فاتح تموز/يوليه ١٩٩٩ سيتضمن برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية النيوزيلندية ثلاثة عناصر أساسية، هي: مواصلة الدعم من أجل الحكم الذاتي، بما فيه تقديم مساهمة مالية؛ ودعم مشاريع خاصة بالأنشطة المتفق عليها في مجالات إقامة الهياكل المؤسسية وتنمية المؤسسات الاقتصادية وتقديم المساعدة التقنية؛ وإنشاء صندوق استئماني لتغطية النفقات الحكومية المتكررة. وعلاوة على ذلك وسعيا إلى توفير دعم قابل للتنبؤ ومؤكد، فإن نيوزيلندا مستعدة للالتزام بتخصيص ما لا يقل عن ٤,٥ ملايين دولار نيوزيلندي سنويا للدعم الجاري للحكم الذاتي على مدى فترة خمس سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٤٦ - وأضاف قائلا إن أسرة الأمم المتحدة تسهم أيضا مساهمة هامة في تقدم توكيلاو. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأتي مباشرة بعد نيوزيلندا من حيث حجم المساعدة المقدمة من أجل تنمية توكيلاو، بوسائل تشمل إعداد مواد بشأن مشروع دستور توكيلاو ومشاريع قوانينها. كما قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دعما قيما. وقد سر نيوزيلندا وتوكيلاو أن اللجنة الخاصة قد ارتأت أن هناك ما يدعو إلى اعتماد قرار منفصل بشأن توكيلاو، بالنظر إلى التطورات الإيجابية التي ما برحت تحدثت هناك. وأخيرا، أعرب عن ارتياح وفده للتطورات التي شهدها أقرب جيران نيوزيلندا، وهو كاليدونيا الجديدة، ولا سيما التوقيع على اتفاقيات نوميا في أيار/ مايو ١٩٩٨.

٤٧ - **السيد الأنبوغي** (العراق): قال إنه بالرغم من أن هذا القرن والعقد الدولي للقضاء على الاستعمار يقتربان من نهايتهما، لا يزال عدد من الأقاليم يرزح تحت نير الاستعمار. ويشرح البعض ذلك الوضع بقولهم إن سكان تلك الأقاليم يفضلون أن تحكمهم البلدان القائمة بالإدارة وإنهم لا يريدون الاستقلال، وإن عددهم قليل، وإنهم يعيشون في مناطق نائية جغرافيا. وبعض الدول القائمة بالإدارة تستخدم تلك الأقاليم كقواعد عسكرية لتتمكن من تنفيذ سياساتها تجاه الدول الأخرى من موقع القوة. وهي أيضا تستخدم تلك الأقاليم للتخلص من النفايات النووية واستغلال مواردها الطبيعية والاضطلاع بأنشطة أخرى تضر ببيئة تلك الأقاليم.

٤٨ - وأردف قائلا إن بلده ما فتئ يضطلع بدور نشط في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ إنشائها. وتدعو اللجنة الخاصة إلى الإسراع بإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، سواء كان سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا. كما أن بلده يعارض بشدة أي تغيير في الطابع الديمغرافي للأقاليم المستعمرة أو طمس مميزاتها التاريخية والثقافية والإثنية، كما يعارض أي انتقاص من حقوق الأقاليم المستعمرة في إرثها التاريخي والثقافي. وهو يحبذ منح البلدان المستعمرة حق تقرير المصير والاستقلال، بصرف النظر عن مساحة تلك البلدان أو موقعها. وقد أكد ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في بياناتهم، أنه من الأساسي مراعاة الأنشطة التي تضطلع بها الدول القائمة بالإدارة في تلك الأقاليم واتخاذ إجراءات عاجلة لإعمال الولاية المسندة بموجب قرارات الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة.

٤٩ - وأضاف قائلا إنه ينبغي كذلك عدم نسيان أن الأشكال الجديدة للاستعمار والهيمنة التي فرضت على الشعوب لا تقل قساوة عن الاستعمار التقليدي. فهي تكبت التعبير عن إرادة الشعوب وتلحق الضرر ببيئة البلدان النامية، بل الأنكى من ذلك أنها تفرض على تلك الشعوب قيم البلدان المتبوعة وثقافاتها. وتستخدم الدول الاستعمارية بوقاحة كل قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية لتحقيق تلك الأهداف. كذلك تستخدم الآليات الدولية لنفس الغايات. وأفاد بأن الجزاءات الشاملة المفروضة على بلده تمثل محاولة لإنزال العقاب به، خدمة لمصلحة دولة مهيمنة، وذلك بالرغم من أن الجزاءات لا تحقق أي غرض آخر. ويبين ذلك أن وسائل القمع الاستعماري القديمة لا تزال تستخدم ولو بشكل مختلف. ومن الأمور الأساسية، في الكفاح ضد الاستعمار اعتماد نهج شامل، في مجال العمل السياسي وفي الشؤون اليومية والبرامج، للتأكيد على أن مفهومي الاستعمار والهيمنة لم يعودا مقبولين لدى المجتمع الدولي.

٥٠ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة تنعقد عشية الألفية الثالثة وقبيل السنة التي تصادف الذكرى الأربعين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة. وبعد فترة قصيرة سوف ينتهي العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، الذي يتمحور حول تحقيق هدف القضاء التام على الاستعمار - وهو هدف لا يزال بعيد المنال بالنسبة لبعض من يعانون تحت نير الاستعمار والاستغلال. ويمكن القول بحق إن النضال الدؤوب الذي تخوضه الأمم المتحدة ضد الاستعمار مصدر للفخر والرضا ومثال على الدور التاريخي الذي تضطلع به هذه المنظمة، في مجال إنهاء الاستعمار، في جميع أرجاء العالم.

٥١ - وأردف قائلا إن أساس عملية إنهاء الاستعمار هو منح الشعوب الحق في تقرير مصيرها والحصول على الاستقلال والمساواة، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الجهود تبذل من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار، بعد مرور ٣٨ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠. ولهذا الغرض اعتمدت الجمعية العامة عددا من الصكوك، منها القرار ١١٨/٣٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه خطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأكدت فيه الجمعية العامة ثانية ما لجميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية من حق، غير قابل للتصرف، في تقرير المصير وفي الاستقلال. وقد مكنت تلك الأعمال عدة بلدان من التخلص من العبودية والتبعية للاستعمار وشغل مكانها داخل مجتمع الأمم. وقد ساهمت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مساهمة كبيرة في تلك العملية. فالاستعمار لا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة أو قواعد القانون الدولي، كما يعوق التعاون الاقتصادي الدولي ويقوض التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٢ - **السيد خان** (الهند): قال إن المناقشة الجارية تتيح الفرصة لا لمجرد إبراز الإيمان بالمبادئ التي استرشدت بها الأمم المتحدة لأداء الدور الذي اضطلعت به في عملية إنهاء الاستعمار التاريخية، وإنما أيضا لمناقشة أفضل الطرق لجني الفوائد من ذلك المجهود المشترك. وأفاد بأنه في الوقت الراهن، والقرن يشرف على نهايته، يمكن حقا القول إن الأمل الذه ولـّده اعتماد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار قد تحقق. فقد أصبح الجزء الأكبر من العالم حرا، ولكن بقايا الاستعمار لا تزال تثير القلق. ويتعين على جميع الشعوب، ونحن نقترب من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أن تتعامل مع المهام المتبقية بروح التعاون والتفاهم والواقعية السياسية وبالمرونة اللازمة. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية اقتصادات تلك الأقاليم ونظمها الإيكولوجية ومنح شعوبها، في ذات الوقت، الفرصة لتقرر ما يخدم مصالحها على أفضل وجه. وينبغي الاستمرار في توجيه المساعي بحيث تلبي رغبات شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فاختيار نوع النظام السياسي المفضل هو أمر يخص شعوب تلك الأقاليم.

٥٣ - ومضى يقول إن بلده، بوصفه عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، يشارك دائما مشاركة كاملة في المهمة العصيبة ذات الشأن المتمثلة في تحقيق الهدف النبيل الذي هو منح الاستقلال؛ وهذا البلد فخور لكونه ضمن البلدان التي رعت إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهو سيواصل بدون كلل، كما فعل دائما، دعم القيم السامية للإنسانية والتعايش والتقدم والحرية.

٥٤ - **السيدة فاي** (سنغافورة): قالت إن بلدها ما فتئ يقدم، منذ الستينيات من القرن العشرين، المساعدة التقنية إلى بلدان نامية أخرى، من بينها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولقد قدم المساعدة التقنية في المجالات التي تتوافر لديه الخبرة فيها. ويأمل بلدها، من خلال تلك البرامج، أن يشاطر البلدان النامية، بما فيها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الجوانب الإيجابية من تجربته الإنمائية مسهما بذلك في تنمية اقتصادات تلك البلدان.

٥٥ - وأردفت قائلة إنه يسر حكومتها أن تبلغ اللجنة بأن ٢٢ مسؤولا من سبعة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي إما حضروا دورات تدريبية قصيرة الأمد في بلدها، أو قاموا بزيارتها للدراسة في إطار برنامجها التعاوني، وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي إطار ذلك البرنامج الشامل، تصاغ برامج تعاون تقني لتلبية الاحتياجات التدريبية للبلدان المهتمة بالأمر. وأفادت بأن بلدها يوفر التدريب في مجالات عدة، منها الطيران المدني، وإدارة الموانئ، وإدارة البيئة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات، والأعمال المصرفية والمالية. وهو ملتزم بمشاطرة البلدان النامية الأخرى، بما فيها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خبرته في المجال الإنمائي.

٥٦ - **السيد تقية** (تونس): قال إن الأمم المتحدة قد ترجمت إلى واقع مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية ومكنت الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية من تقرير مصيرها. إلا أن ذلك العمل لم يكتمل بعد، لأن عددا من الأقاليم لم يتمكن من إعمال حقه في تقرير المصير. ويكتسي هذا الأمر طابعا ملحا، لا سيما وأن المنظمة قد أناطت بنفسها مهمة القضاء على الاستعمار مع نهاية القرن العشرين. ولإنهاء هذه العملية، يلزم أن تحدد، بالتعاون مع جميع الأطراف بالأمر، مراحل ووسائل تحقيق الأهداف المحددة. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد إقامة التعاون بين اللجنة الخاصة والبلدان القائمة بالإدارة، بتوفير ما يلزم لاتخاذ تدابير عامة بالاتفاق بين الطرفين وبمشاركة

سكان الأقاليم المقصودة. ومن الضروري معرفة تطلعات تلك الشعوب، إذ لا بد أن تعطى لها حرية الاختيار وأن تحدد بنفسها مركزها السياسي المقبل. وتكمن مهمة اللجنة الخاصة في مساعدتها في هذه العملية.

٥٧ - ومضى يقول إن نشر المعلومات عن الاستعمار يزيد من وعي الشعوب بحقوقها وبالفرص المتاحة لها للتمتع بتلك الحقوق. ويكتسي تعاون البلدان القائمة بالإدارة أهمية شديدة، لأنه يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لإعمال تلك الحقوق. وهناك أيضا حاجة إلى رصد الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى تقييمها من أجل تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأقاليم. وفي هذا الصدد، فإن قيام الدول القائمة بالإدارة بإرسال المعلومات بشكل منتظم عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعن الحالة السياسية في الأقاليم، فضلا عن تنظيم الحلقات الدراسية وإيفاد بعثات لزيارة تلك الأقاليم، تشكل في مجموعها وسيلة فعالة ينبغي استخدامها من الناحية العملية على نطاق أوسع.

٥٨ - السيد يوسفي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إنهاء الاستعمار مجال قامت فيه الأمم المتحدة بدور هام، مما أسفر عن إنجازات باهرة فيما يتعلق بتلبية طموحات الشعوب في تقرير المصير والاستقلال. غير أن بعض الأقاليم لا تزال في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. لذلك، لا يمكن أن نغفل أنه لا يزال من المتعين إكمال مهمة إنهاء الاستعمار وإنها تتطلب مزيدا من الحلول العملية لحماية ما لشعوب تلك الأقاليم من حقوق غير قابلة للتصرف.

٥٩ - وأردف قائلا إنه من المؤسف أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد، بينما بلغنا نهاية عقد الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار ونشرف على الألفية الجديدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في تحرير العالم من السيطرة الاستعمارية. وقال إن وفده يعتقد أنه من المتعين فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية في إطار خطة العمل تنفيذ مبدأ تقرير المصير وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولميثاق الأمم المتحدة.

٦٠ - وقال إن وفده يدعو الدول القائمة بالإدارة إلى زيادة التعاون مع اللجنة الخاصة في أداء ولايتها وإلى المشاركة بنشاط في الأعمال المتصلة بالأقاليم الخاضعة لإدارة كل منها. ويجب إعطاء شعوب تلك الأقاليم فرصة ممارسة حقها في اختيار مستقبلها بكل حرية. وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة الخاصة أن تواصل جهودها من أجل إنهاء الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره بسرعة وبدون شروط، وفقا للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار.

٦١ - وفيما يخص المشاورات غير الرسمية التي جرت في السنوات الأخيرة بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، قال إن وفده يعتقد أنه من الواجب تعزيز تلك المشاورات وتحويلها إلى تعاون رسمي مع اللجنة الخاصة وإلى مشاركة رسمية في أعمالها؛ وأن من المحتم أن تنظر الدول القائمة بالإدارة في إمكانية اتباع نهج جديد إزاء أعمال اللجنة الخاصة والتعاون معها عند الاقتضاء.

٦٢ - وقال إن وفده يؤكد ضرورة إيفاد بعثات زائرة دورية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لتيسير تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار على نحو تام وسريع وفعال. وعلى ضوء الدور البناء الذي اضطلعت به تلك البعثات

في الماضي ينبغي للجمعية العامة أن تولي أهمية قصوى لإيفاد البعثات الزائرة بوصفها وسيلة لجمع معلومات كافية مباشرة عن الظروف السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٣ - وكرر الإعراب عن الحاجة إلى إرسال الدول القائمة بالإدارة للمعلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وإضافة إلى ذلك، قال إن مساهمة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة تعد مساهمة قيمة، حيث أنهم قادرون على تقديم المعلومات عن آخر التطورات التي تشهدها تلك الأقاليم. وينبغي للجمعية العامة أن تجدد نداءها إلى الدول القائمة بالإدارة من أجل التعاون مع اللجنة الخاصة على نحو أوثق وفي إطار رسمي واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٤ - **السيد حسن** (نيجيريا): قال إن نيجيريا تؤيد مبدأ تقرير المصير بصيغته الواردة في الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار؛ كما تؤيد جميع الإجراءات المتوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الاستعمار في جميع أرجاء العالم. وذكر أن نيجيريا مؤمنة بفعالية تلك المبادئ وتحث على التنفيذ الدقيق لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وبتقرير المصير.

٦٥ - وأردف قائلا إن نيجيريا تثني على النهج المبتكر الذي اعتمدته اللجنة الخاصة، وسوف تواصل تقديم الدعم الكامل للجنة الخاصة فيما تبذله من مساع لتنفيذ هدفها المتمثل في وضع حد لعهد الاستعمار بحلول العام ٢٠٠٠. وينبغي تقديم المساعدة إلى الأقاليم المستعمرة من أجل الإسهام في إرساء أسس اقتصادية سليمة وخلق ثقافة سياسية جيدة بما يتيح لها تحمل مسؤوليات الحكم الذاتي. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تزيد من برامج المساعدة الإنمائية الموجهة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما في مجال تنمية الموارد البشرية. وأفاد أن وفده سيواصل المشاركة النشطة في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها لضمان تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. كما سيستمر في التعاون الوثيق مع جميع أعضاء اللجنة الرابعة لضمان تحقيق ذلك الهدف النبيل.

٦٦ - **السيد بندورا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشار إلى أن الأمم المتحدة ستحتفل في وقت قريب بالذكرى الخمسين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيكون ذلك بمثابة فرصة للمجتمع الدولي كي يقيّم أداءه في مجال حقوق الإنسان وينظر إلى إنهاء الاستعمار كواحد من أكثر الإنجازات أهمية في ترويج ذلك الحق الإنساني الأساسي، ألا وهو الحق في تقرير المصير السياسي الذاتي. وقال إن زيادة عدد أعضاء المنظمة كان، إلى حد كبير، نتيجة لممارسة البلدان والشعوب حقها في تقرير المصير والاستقلال. لكن ينبغي ألا ننسى أن هناك ١٧ إقليما لم تتمكن شعوبها لحد الآن من ممارسة ذلك الحق. والأمم المتحدة ليست هي المسؤولة عن ذلك الوضع، وإنما يتحملها من لا يزالون يمارسون السيطرة الاستعمارية على تلك الأقاليم ويتمنعون في منحها حقها في تقرير المصير. وقال إن واجب منح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير مصيرها يقع على عاتق الدول القائمة بإدارة، أما مسؤولية الأمم المتحدة فتتمثل في مواصلة حث تلك الدول على التعجيل بتلك العملية. ويجب أن يتحلى المجتمع الدولي دائما بالالتزام بذلك المبدأ، كما يتعين عليه أن يداوم على تذكير الدول القائمة بالإدارة بمسؤولياتها تجاه الأقاليم وبالتزاماتها تجاه بقية المجتمع الدولي. وتلك المسؤوليات تشمل وضع برامج فعالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنح الأقاليم دورا أكبر في استغلال مواردها الطبيعية واستعمال ما تولده من عائدات، واستهلال برامج التثقيف السياسي وتوسيع نطاقها، بالتشاور مع شعوب الأقاليم، بغرض زيادة وعي الشعوب ببيئتها السياسية الخاصة وبالبيئة السياسية العالمية، فضلا عن توعيتها بخيارات المركز السياسي

المفتوحة أمامها لدى ممارسة حقها في تقرير المصير. وعملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة يتعين على الدول القائمة بالإدارة، أن تواصل إرسال المعلومات عن الأقاليم وتيسر إيفاد بعثات الأمم المتحدة الزائرة للتأكد من مستوى تقدم سكان تلك الأقاليم ومدى استعدادهم لممارسة حقهم في تقرير المصير بكل حرية.

٦٧ - واسترسل يقول إن ما تجدر الاشارة إليه هو أن عددا من التطورات الايجابية حدث في غضون السنة الماضية. فوفده قد سر بصفة خاصة للتقدم المحرز في مسألة الصحراء الغربية، ولا سيما الاستعداد الذي أعرب عنه طرفا الصراع، وهما جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، للعمل معا من أجل تنفيذ خطة التسوية وفقا لاتفاقات هيوستن، وإفادة المبعوث الشخصي للأمين العام أنه يعتزم مباشرة تقييم الخطة لتقرير ما إذا كان من الممكن تنفيذها في شكلها الحالي أو احتياجها إلى التعديلات. كما أن وفده أحاط علما بالتقدم المحرز في المفاوضات بين الجزائر والمغرب وموريتانيا بشان اتفاق مركز القوات. وسيشكل إبرام ذلك الاتفاق خطوة رئيسية أخرى في اتجاه تنفيذ خطة التسوية تنفيذا شاملا. وتتحمل كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المسؤولية، في إطار الخطة، عن ضمان إعطاء شعب الصحراء الغربية الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير.

٦٨ - وأردف قائلا إن وفده أحاط كذلك علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مستقبل تيمور الشرقية. وهو يحث حكومتي إندونيسيا والبرتغال على مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المركز الدائم لتيمور الشرقية مع مراعاة رغبات شعبها.

٦٩ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): تكلم، في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه يود أن يعلق على بيان ممثل الولايات المتحدة بخصوص ولاية وأنشطة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقد كان لأحد أعضاء وفده شرف العمل كمقرر للجنة الخاصة لعدد من السنوات. والجمهورية العربية السورية، شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان الأخرى، فخورة بإنجازات اللجنة الخاصة. فالعديد من الدول الممثلة الآن في الأمم المتحدة حصلت على العضوية بفضل الجهود التي بذلتها لصالح تلك الدول اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. أما الصعوبة الحقيقية، فتتمثل في أن بعض الأطراف لا تسمح للجنة الخاصة بأداء وظائفها على النحو المناسب، وإن ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي لا تزال تعاني من الحكم الاستعماري بشكل أو بآخر. وفي ذات الوقت، حدث عدد من التطورات المشجعة، ولا سيما فيما يخص العلاقات بين نيوزيلندا وتوكيلاو، وبين فرنسا وكاليدونيا الجديدة، وقِس على ذلك. ويعتقد وفده أن ولاية اللجنة الخاصة أصبحت أهم اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. أما فيما يخص أنشطة اللجنة، فإن وفده يرى أنه ينبغي القيام بكل شيء ممكن من أجل مساعدتها على الاتصال بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فبعض الدول لا تزال تحول دون قيام اللجنة الخاصة بأعمالها ولا تسمح لها بإيفاد بعثات زائرة إلى تلك الأقاليم. فالبعثات الزائرة التابعة للجنة الخاصة هي السبيل الوحيد لحصول تلك اللجنة على المعلومات المباشرة والاطلاع على رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن كون الغالبية الكبرى من دول العالم تؤيد دور اللجنة الخاصة أمر مشجع. وقد أبدي ذلك التأييد في اجتماعات اللجنة الرابعة واجتماعات القمة التي عقدتها حركة دول عدم الانحياز. وقال إن إجراء حوار مباشر مع اللجنة الخاصة وتمكينها من الاضطلاع بأعمالها أفضل من السعي إلى إثارة الشكوك بشأن دورها.

٧٠ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): تكلم في إطار ممارسته لحق الرد، فقال إنه يود أن يعلق على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. وأضاف قائلا إن وفده يعتقد أن بوسع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء

الاستعمار أن تحقق قدرا كبيرا من التقدم إذا ما حظيت بتعاون كامل من جانب الدول القائمة بالإدارة. ومن أمثلة هذا التعاون العلاقات القائمة بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة، وبين نيوزيلندا وتوكيلاو، وفي كثير من الأقاليم الأخرى. وفي هذا الصدد، ناشد الولايات المتحدة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة تعاونا كاملا لتتمكن اللجنة من تحقيق التقدم في أعمالها. وشكر جميع أعضاء الأمم المتحدة على ما قدموه من دعم للجنة الخاصة في أعمالها. ومضى يقول إن قول ممثل الولايات المتحدة أن زمن اللجنة الخاصة ربما يكون قد انقضى يتناقض، في رأيه، مع الاتجاه العام. وبخصوص مسألة غوام ومدى ما يشكله اعتماد قرار منفصل بشأنها من تقدم أو تقهقر، قال إن ممثلي شعب غوام قد خاطبوا اللجنة فعلا وأن ذلك يشكل في رأي وفده خطوة إلى الأمام؛ وإن ما يهم الآن هو صيغة القرار. ودعا الوفود إلى أن تنظر ، مع شعب غوام، في محتويات القرار وأن تواصل جهودها من أجل إنهاء الاستعمار.

٧١ - وفيما يتعلق بمسألة عقد حلقات دراسية إقليمية، قال إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد طالبت لسنوات عديدة بإرسال بعثات زائرة. فإيفاد البعثات الزائرة إلى أقاليم محددة، مثل غوام، وعقد اجتماعات مع سكانها يتيح للجنة الخاصة إحراز التقدم في أعمالها. وأعرب عن اقتناعه بأن البعثات الزائرة هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن اللجنة الخاصة والأطراف الأخرى من الاطلاع على الوضع على الطبيعة.

٧٢ - **السيد بنتيز فيرسون** (كوبا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن وفده يفضل بدون شك أن تسود أعمال اللجنة روح التعاون عِوضا عن روح المواجهة، لأن التعاون أفضل وسيلة لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. ومع ذلك، فليس بوسع وفده سوى ممارسة حقه في الرد بعد البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. وقال إن الجمعية العامة قد اعتمدت عشرات القرارات بشأن مسألة إنهاء الاستعمار بناء على توصيات من اللجنة الخاصة، ومع ذلك تعلن الولايات المتحدة للجنة أن ولايتها لم يعد لها أي مغزى. والتشكيك في ولاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في وقت لم تحقق فيه الأمم المتحدة بعد الأهداف المتوخاة من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار لا يبعث فحسب على الدهشة وانما ستكون له أيضا عواقب وخيمة. كما أن ممثل الولايات المتحدة أثار الشكوك، في بيانه، بشأن فائدة عقد حلقات دراسية إقليمية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في قراراتها بشأن هذه المسألة رأيا مخالفا تماما. حيث أكدت أهمية تلك الحلقات كوسيلة لتعزيز تبادل الآراء وضمان مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالادارة والخبراء. وأخيرا، وبخصوص ما قيل من أن اللجنة الخاصة قد اتخذت خطوة إلى الوراء بشأن مسألة غوام، أفاد بأن اللجنة تبذل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق مرض لجميع الأطراف وفي ذات الوقت تراعي المصالح المشروعة لشعب غوام. وأعرب عن أسفه لعدم تعاون الدولة القائمة بالإدارة على السعي لتحقيق تلك الأهداف. وقال إن الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح هي أن تسمح الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، بإيفاد بعثة لزيارة إقليم غوام كيما تعاين الأمور بنفسها. ومما يؤسف له أنه، بالرغم من الطلبات المتكررة، مضت ٢٠ عاما على آخر زيارة أمكن أن تقوم بها إحدى البعثات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠